



قائمة المسار الثوري بايطاليا

**إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر**

البرنامج المرحلي من أجل إستكمال مهام الثورة

تمكن الشعب التونسي يوم 14 جانفي 2011، بفضل نضال أبنائه وبناته وتضحياتهم، من إسقاط بن علي. وما يزال الشعب إلى اليوم يناضل من أجل استكمال ثورته والتخلص من الدكتاتورية أجهزة ومؤسسات وقاعدة اقتصادية واجتماعية وإقامة نظام جديد على أنقاضها يحقق في ظله طموحاته المشروعة.

ويمثل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي فرضه الشعب بنضاله، يوم أطاح بحكومة الغنوشي، فرصة للتقدم بالثورة إلى الأمام ومدخلا لتكريس أهدافها واستكمال مهامها. ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا بتعبئة شعبية كبيرة للتصدي للقوى المعادية للثورة بمختلف فصائلها ومنعها من إجهاض الثورة والالتفاف عليها والعودة بالبلاد إلى الوراء. إن القوى المعادية للثورة المرتبطة بنظام بن علي ما تزال تتمتع بنفوذ كبير في الإدارة والبوليس والجيش والقضاء والإعلام. وهي تعيد تنظيم صفوفها وترحف من جديد وتثير النعرات القبلية والجهوية والعقائدية وتبث الفوضى والعنف بتواطؤ مفضوح من الحكومة المؤقتة لتمزيق وحدة الشعب وإشاعة الخوف والرعب في صفوفه لثنيه عن مواصلة ثورته وتبرير عودة دولة البوليس.

كما أن قوى أخرى، دينية وليبرالية وإصلاحية كانت تعارض بالأمس نظام بن علي، نراها اليوم تلهث وراء السلطة وترشح نفسها ممثلا جديدا، بدل حزب "التجمع"، للبورجوازية الكبيرة المحلية والشركات والمؤسسات والدول الأجنبية التي تنهب تونس وتستبد بشعبها. وتلقى هذه القوى الدعم من دول استعمارية غربية ورجعية عربية لا مصلحة لها في انتصار الثورة في تونس لما تمثله من خطر على مصالحها.

إن الشعب التونسي لم يقم بثورته من أجل التخلص من بن علي و"الطرابلسية" فقط بل من أجل التخلص من نظام بأكمله لسد الباب أمام إمكانية تعويض المافيا القديمة بمافيا جديدة في صورة استمرار نفس الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتبعها بن علي، سواء كان ذلك عن طريق جماعات نظامه الذين أعادوا تنظيم صفوفهم أو عن طريق القوى الرجعية الأخرى التي تريد أخذ مكانها أو عن طريقهما معا إن توصلنا إلى عقد اتفاق لتقاسم الحكم.

إن ثورة الشعب التونسي ثورة شاملة. فهي سياسية للقطع مع الاستبداد واجتماعية للقطع مع الاستغلال والنهب والفساد ومع استحواذ أقلية على خيرات البلاد وثرواتها ووطنية للقطع مع التبعية. ولا يمكن لهذه الثورة أن تنتصر بشكل نهائي إلا بالقضاء على الدكتاتورية ووصول الشعب إلى السلطة والمسك بزمام الأمور للقيام بالتغييرات الضرورية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لوضع تونس على سكة النهوض الحضاري.

إن قائمة المسار الثوري المدعومة من حزب العمال الذي تأسس للدفاع عن مصالح العمال والكادحين والفقراء وساهم من مواقع متقدمة في النضال ضد الدكتاتورية وفي الثورة عليها وفي إسقاط بن علي وما يزال يواصل النضال إلى اليوم من أجل استكمال مهام الثورة والتصدي لمحاولات الالتفاف عليها، تتقدم إلى الشعب وخاصة إلى كل التونسيات و التونسيين المهاجرين بإيطاليا، في هذه الوثيقة، بالبرنامج الذي تقترحه لتحقيق التغيير الديمقراطي الذي يكرس أهداف الثورة ويستجيب للمطامح التي ضحى من أجلها الشهداء ويضع أسس تونس الجديدة.

البرنامج السياسي السلطة للشعب

إن المهمة الأساسية المطروحة اليوم، بعد إسقاط بن علي، هي التخلص من بقايا الدكتاتورية أجهزة ومؤسسات وتشريعات وسد الباب أمام كل محاولة للالتفاف على الثورة مهما كان مصدرها وإرساء أسس نظام جمهوري، ديمقراطي، شعبي، عصري يكرس أهداف الثورة وتكون فيه السلطة للعمال والكادحين وكافة الفئات الشعبية الأخرى التي ثارت على الاستبداد والاستغلال والفساد.

إن انتخاب المجلس الوطني التأسيسي يمكن أن يمثل مدخلا لهذا التغيير الديمقراطي الثوري إذا توفرت للشعب فرصة انتخاب النواب والنائبات الحاملين للواء مطالبه وطموحاته. إن المهمة الأساسية لهذا المجلس هي صياغة دستور جديد يضع أسس النظام الديمقراطي المنشود. وتتمثل هذه الأسس في ما يلي:

* إقامة نظام برلماني*:

- انتخاب البرلمان وفقا لمبدأ التمثيل النسبي*.*
- تشكيل الحكومة، صاحبة السلطة التنفيذية، من الأغلبية البرلمانية.
- خضوع الحكومة لمراقبة البرلمان.
- صلاحية البرلمان لحل الحكومة، أو عزل أحد أعضائها عند الاقتضاء.
- خضوع العضو البرلماني لمراقبة الناخبين في الدائرة الانتخابية وعزله عند الاقتضاء.
- انتخاب رئيس الدولة لنيابة واحدة بـ 5 سنوات من البرلمان وتحديد صلاحياته بما يضمن استمرار المؤسسات وحماية الحريات والحقوق.
- انتخاب مجالس جهوية (الولايات) ومحلية (المعتمديات) وقروية (العمادات)* على أساس مبدأ التمثيل النسبي. وتمثل هذه المجالس السلطة الفعلية في المستويات المذكورة. وتشارك في وضع البرامج التنموية، وفي التسيير الإداري وفي الحفاظ على الأمن. وتخضع هذه المجالس لمراقبة الناخبين الذين يحق لهم حلها أو عزل أحد أعضائها عند الاقتضاء.
- توسيع اعتماد مبدأ الانتخاب ليشمل جميع هيئات الحكم والمسؤولين الكبار.
- إعطاء الأولوية للهيئات المنتخبة على غيرها من الهيئات المعينة وفصل السلطات بعضها عن بعض مع إعادة ترتيبها على النحو التالي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية.

* النظام البرلماني: هو أكثر الأنظمة السياسية ديمقراطية، لأن السلطة الحقيقية فيه، بيد البرلمان، (أي بيد ممثلي الشعب) الذي تفوق سلطته بقية مؤسسات الحكم مما يجعله قادرا على عزل السلطة التنفيذية دون أن يكون بمقدورها حله.

** النسبية: وهي حصول كل قائمة على حصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصتها من أصوات الناخبين وهي النظام الانتخابي الأكثر ديمقراطية لأنه يعكس داخل الهيئات التمثيلية، تنوع آراء الناخبين ويشجعهم على المشاركة في الحياة السياسية.

* إن نظام "الولاية" و"المعتمدين" و"العمد" القائم منذ عهد برقية هو صورة للنظام الاستبدادي القائم على الحكم الفردي في كافة المستويات. فهؤلاء معينون وليسوا منتخبين، وهم مسؤولون أمام من عينهم وليس أمام الشعب الذي لا رقابة له عليهم.

** إن أكبر ضمانة لاستقلالية السلطة القضائية هي انتخاب المواطنين والمواطنات للقضاء لفترة زمنية محدودة (7 أو 8 سنوات). ولكن اعتماد هذا النظام مباشرة وقبل وضع أسس نظام قضائي ديمقراطي، يعتمد تشريعات عادلة، قد يؤدي إلى مشاكل منها انتخاب قضاة على أساس حزبي ضيق أو عشائري أو عائلي. وبالتالي فإن انتخاب القضاة يتطلب استعدادات لتوفير المناخ الملائم، علينا أن نعمل على تحقيقها.

*منظومة حريات وحقوق متطورة ونافذة:

- ضمان الحريات الفردية والعامّة واحترام حقوق الإنسان وتوفير الشروط المادية لممارستها من طرف كافة المواطنين والمواطنات دون ميز بسبب الجنس أو العقيدة أو القناعة أو الموقع الاجتماعي أو السياسي.
- مراجعة قانون العفو التشريعي العام والمصادقة عليه من المجلس التأسيسي ليشمل كافة ضحايا القمع في عهدي بورقيبة وبن علي والتعويض لهم على ما لحقهم من أضرار مادية ومعنوية.
- التحقيق الجدي في قضايا الفساد والقتل والنهب عن طريق هيئة جديدة، مكلفة من المجلس الوطني التأسيسي والتسريع بمحاكمة المورطين في تلك القضايا من عصابة النظام السابق وأتباعه عن طريق هيئات قضائية مكونة للغرض.
- إلغاء ترسانة القوانين القمعية التي مازالت سارية حتى اليوم وسن قوانين تضمن الحريات الفردية والعامّة وحقوق الإنسان وتحميها من الانتهاك سواء من الدولة أو من أية جماعة أخرى.

- التنصيص في ديباجة الدستور على أن الحريات والحقوق الأساسية بما في ذلك المساواة غير قابلة للتصرف من أية أغلبية برلمانية وفي أي ظروف كانت.

* حرية التعبير والصحافة:

- إلغاء قانون الصحافة الحالي وسنّ قانون جديد يضمن حرية التعبير والصحافة والنشر ويلغي كلّ عقوبة بدنية.
- تطهير المنظومة الإعلامية الحالية من رموز الاستبداد والفساد ومحاسبتهم عما اقترفوه من جرائم في عهد بن علي.
- إرساء نواة إعلام عمومية، مستقلة وراقية وحرفية، في خدمة الشعب.
- إخضاع القطاع الخاص في المجال السمعي البصري لمدونة سلوك خدمة للإعلام الحرّ والنزيه.
- تكوين مجلس أعلى للإعلام والاتصال تشرف عليه هيئة مستقلة.
- تمكين العمال والأجراء والطلاب والتلاميذ من إبلاغ صوتهم والتعبير عن آرائهم ومواقفهم عبر إصدارات ونشريات وإذاعات تمولها المؤسسات التي يعملون أو يدرسون بها.

* حرية التنظيم:

- إلغاء قانوني الأحزاب والجمعيات ورفع كل قيد قانوني على حرية التنظيم الحزبي والجمعياتي واحترام استقلالية الأحزاب والجمعيات وحرية نشاطها.
- إخضاع تكوين الأحزاب والجمعيات لمبدأ الإعلام لدى جهة قضائية.
- احترام حق كل الطبقات والفئات الشعبية بتنظيم نفسها بشكل مستقل في جمعيات ومنظمات.

* حرية الاجتماع والتظاهر:

- إرساء نظام الإعلام بدل الترخيص
- توفير الإمكانيات المادية لعموم الناس للاجتماع (القاعات، الخ).

* احترام الحرية النقابية:

- ضمان الحرية النقابية: حرية الانخراط والنشاط وحق الإضراب والتفاوض.

* المساواة بين الجنسين:

- إقرار المساواة التامة والفعلية بين الجنسين وإلغاء كافة مظاهر التمييز بينهما تشريعا وواقعا.

* احترام الذات البشرية:

- إلغاء حكم الإعدام.
- احترام الحرمة الجسدية وتجريم ممارسة التعذيب.
- تحديد مدة الاحتفاظ بـ 24 ساعة.
- ضمان حضور المحامي منذ انطلاق الأبحاث لدى باحث البداية.
- إعلام العائلة بالإيقاف منذ حصوله.
- تجريم عدم احترام إجراءات الإيقاف والبحث.
- محاسبة كل المسؤولين عن ممارسة التعذيب أمراً وتنفيذاً في العهد الدكتاتوري.
- بعث مركز لمعالجة ضحايا التعذيب في العهد الدكتاتوري.

* أقر القانون التونسي منذ عهد برقية عقوبة الإعدام، وهي تشمل أكثر من خمسين جريمة من بينها حوالي 18 جريمة ذات طابع سياسي وقد ذهب ضحية حكم الإعدام إلى حدّ الآن أبناء الشعب من ضحايا الفقر، ومن المعارضين. ويمثل إلغاء حكم الإعدام وتعويضه بالسجن المؤبد ضماناً ضد الأخطاء القضائية واحتراماً للحق في الحياة وإعطاء فرصة لمن أذنب كي يصلح نفسه.

* حرية الانتخاب والترشح:

- تمكين كل التونسيين والتونسيات من حق الانتخاب عن طريق ترسيمهم بصورة آلية في القوائم الانتخابية بداية من 18 سنة ومن حقهم في الترشح نساء ورجالا بداية من 23 سنة وذلك من أجل ضمان وجود هيئات منتخبة وممثلة تمثيلاً حقيقياً.

- إدراج مبدأ الاستفتاء في كافة المستويات الوطنية والجهوية والمحلية حتى يصبح تقليدا لتكريس مشاركة الشعب مباشرة في إدارة الشأن العام والحد من بيروقراطية الدولة.
- اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في انتخاب كافة الهيئات التمثيلية في جميع المستويات.
- ضمان التمويل العمومي للحملات الانتخابية ومنع الإشهار السياسي ضمانا للمساواة.

* فصل الدين عن الدولة والسياسة:

بما يضمن:

- ممارسة المواطنين والمواطنات لشعائرهم الدينية وقناعاتهم بكل حرية دون تدخل من البوليس والإدارة أو أي طرف آخر، حزبا أو مجموعة، لإكراههم على إتباع مذهب أو قناعة ما، وعدم توظيف الدين ودور العبادة لتفتيت وحدة الشعب والتفريق بين أفرادهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية.
- ضمان المساواة بين كافة أفراد الشعب على أساس مبدأ المواطنة القائم على الانتماء إلى تونس دون تمييز بسبب الجنس أو العقيدة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو السياسي.
- حماية الدولة لحرية العقيدة وتوفير مستلزمات ممارستها لكافة المواطنين : توفير المساجد وعدم غلقها أمام الناس...
- إيكال إدارة الشؤون الدينية إلى هيئة مستقلة ومنتخبة، تنظمها وتسهر عليها دون تدخل في الشأن العام.

* إن غالبية الشعب التونسي مسلمة وحزب العمال يحترم عقيدة الشعب لأن هدفه ليس محاربة هذه العقيدة بل محاربة الاضطهاد والاستغلال والفقر والهيمنة الاستعمارية على بلادنا أما عقائد الناس وقناعاتهم فهي مسائل شخصية تخصهم وينبغي احترامها.

إن كون الشعب التونسي مسلما لا يتناقض مع انتصاره للحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وإن من يريد حصر الإيمان في تطبيق بعض أحكام الشريعة (تعدد الزوجات، قطع يد السارق، الخ.) كما وضعها عدد من الفقهاء، إنما يحكم على المسلمين والمسلمات بالتخلف عن عصرهم وبرفض قانون التطور وتغيير الأحوال.

إن فصل الدين عن الدولة، لا يعني أن الدولة لا ترعى شؤون الإسلام ولا توفر للمؤمنين الظروف الملائمة لممارسة شعائرهم أو أنها تلغي الأعياد والمناسبات الدينية وغيرها، بل يعني عدم حشر الدولة أنفسها عن طريق الإدارة والبوليس في عقائد الناس، واستعمال الدين للسيطرة عليهم وانتهاك حريتهم وحقوقهم.

إن الإسلام له أبعاد عدة. فهو عقيدة والعقيدة مسألة شخصية، وهو قوانين (الشريعة) وضعها الفقهاء في عصور مختلفة ومن حق المسلمين اليوم أن يضعوا هم أيضا التشريعات الملائمة لعصرهم ولمصالحهم. كما أنه حضارة، والحضارة فيها ما هو إيجابي، في خدمة الإنسان والإنسانية ينبغي الحفاظ عليه وتطويره وفيها ما هو سلبي، ينبغي نقده وتجاوزه

* ضمان استقلالية السلطة القضائية**:

- عبر انتخاب مجلس أعلى للقضاء يتولى إدارة شؤون القضاة وفق المبادئ التي تضمن لهم استقلاليتهم وهي:
- تعيين القضاة من المجلس الأعلى للقضاء المنتخب.
- عدم نقلة القضاة من مراكز عملهم إلا بطلب منهم.
- اعتماد مبدأ الترقية الآلية للقضاة حسب معايير موضوعية مضبوطة سلفا.
- انتخاب وكيل الجمهورية العام من البرلمان.
- تحديد السلطة التشريعية للميزانية الخاصة بالجهاز القضائي مع إيكال التصرف فيها للمجلس الأعلى للقضاء.
- تطهير الجهاز القضائي الحالي من رموز الاستبداد والفساد وإحالة من ارتكب منهم جرائم على القضاء.
- إقامة عدالة انتقالية لمحاسبة رموز الاستبداد والفساد في النظام السابق على أن تتركب هذه العدالة من هيئات قضائية مختصة جديدة مشهود لها بالاستقلالية والنزاهة (بعض القضاة غير المورطين مع بن علي، محامون، قانونيون مستقلون....).

- ضمان استقلالية المحاماة وتوفير الحصانة الضرورية للمحامين لحمايتهم من الضغوط من أي جهة كانت.

- تبسيط إجراءات التقاضي وضمان مجانيته لأصحاب الدخل الضعيف.

* محكمة دستورية

- إنشاء محكمة دستورية تتولى مراقبة القوانين ومراقبة صحة الانتخابات. وترتكب هذه المحكمة من أعضاء مستقلين عن السلطة التنفيذية.

* إعادة تنظيم المؤسسة الأمنية على أساس عقيدة أمنية جديدة:

- حلّ جهاز البوليس السياسي حلاً فعليا.

- تطهير كافة الأجهزة الأمنية من كل رموز الاستبداد والفساد ومحاسبة المسؤولين أمراً وتنفيذاً عن أعمال القتل والتعذيب والنهب.
- ضخّ دماء جديدة في الأجهزة الأمنية من شباب الثورة الذي يحمل مبادئها وقيمها للمساهمة في تجديد تلك الأجهزة وتغييرها.
- اعتبار الأمن الحقيقي في المجتمع نابع من احترام حرية المواطن وحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكرامته وليس من كثرة أعوان البوليس ومن غطرتهم وترهبهم للناس.
- إنّ عون الأمن في خدمة المواطن/ المواطنة وليس في خدمة الحاكم، وإن مرجعيته الأولى والأخيرة ينبغي أن تكون الدستور والقانون، لا التعليمات مع توفير الحماية القانونية للعون لرفض التعليمات المخالفة للقانون والدستور.
- انتخاب المسؤولين الأمنيين من طرف الأعراف وفقاً لمبدأ الكفاءة واحترام أخلاقيات المهنة وقيم الجمهورية.
- إخضاع المؤسسة الأمنية لمراقبة المؤسسات التمثيلية وطنياً وجهويًا ومحلياً حتى لا تفلت عن كل مراقبة وحتى لا تقع تحت السيطرة المطلقة للسلطة التنفيذية.

* إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية وفق عقيدة ديمقراطية، جمهورية:

- تحسين الحالة المادية والمعنوية للجنود وضباط الصف الذين يشكلون غالبية قوات الجيش.
 - تعصير الجيش الوطني تكويناً وتدريباً وتجهيزاً للرفع من كفاءته.
 - وضع عقيدة عسكرية جديدة للجيش الوطني تمزج بين خطط الدفاع النظامي والدفاع الشعبي.
 - تشريك الجيش في برامج التنمية وفي التصدي للكوارث.
- * إنّ الدكتاتورية التي عرفتها بلادنا منذ إعلان الاستقلال هي دكتاتورية بوليسية أي أنّ جهاز البوليس هو الذي يعلو على مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها وهو الذي تحقق به الرجعية الحاكمة سيطرتها على الشعب عبر القمع الأعمى لحياته وحقوقه وتحركاته... ولم يتغير هذا الواقع بعد إسقاط بن علي.
- ولا يمكن تصور أي تغيير ديمقراطي في تونس دون إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية على أساس عقيدة جديدة، ديمقراطية وجمهورية.

* إعادة تنظيم المؤسسة السجنية على أسس ديمقراطية وإنسانية:

- اعتبار المؤسسة السجنية إطاراً للإصلاح وليس للانتقام، وأنّ التصدي الحقيقي لانتشار الجريمة يمرّ أولاً وقبل كل شيء عبر إلغاء أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتمكين كل المواطنين والمواطنات من حقوقهم الأساسية.
- اعتبار السجن مجرد سلب للحريات، يقتضي احترام كرامة السجين وتمكينه من كافة حقوقه: الإقامة اللائقة، الصحة، التعليم غير المباشر، التواصل مع الزوجة أو الزوج أثناء فترة العقوبة، الترخيص لزيارة العائلة، الخ.
- فصل قرار الإيداع بالسجن عن الحاكم الباحث اجتناباً للضغط والانتقام.
- تطوير منظومة العقوبات البديلة للسجن لتوفير فرص أكثر للإصلاح للمخالفين ومرتكبي الجرائم غير الخطيرة (خطايا، عمل اجتماعي...).

ظلت المؤسسة السجنية في تونس في عهدي بورقيبة وبن علي صورة للنظام الاجتماعي والسياسي القائم. فهي مؤسسة قمعية لتصفية خصوم النظام السياسي ومعارضيه والحركات الاجتماعية الاحتجاجية وضحايا البطالة والفقر والتهميش والجهل... وتأتي تونس على رأس الدول العربية بعد الإمارات، في نسبة المساجين من مجموع عدد السكان. ويلاحظ أن المؤسسة السجنية التونسية بقيت عالماً مغلقاً، ممنوعاً على وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية والإنسانية.

* إعادة تنظيم الإدارة: إدارة ديمقراطية وكفاءة في خدمة المواطن:

- تطهير الإدارة من رموز الاستبداد والفساد وتتبع كل الذين ارتكبوا جرائم على حساب الشعب والوطن.
- مراجعة التقسيم الإداري للبلاد من أجل نجاعة اقتصادية وإدارية أفضل.
- اعتماد الكفاءة في الانتداب.
- مقاومة البيروقراطية عبر:
- انتخاب المسؤولين الإداريين.
- التحكم في أجور الموظفين الكبار.

- التخفيض من دور الإدارة وإيصال بعض مهامها إلى المواطنين أنفسهم (عبر توسيع استغلال شبكة الانترنت...).
- ضمان حياد الإدارة عن كل الأحزاب السياسية.
- تعويض "الرئيس المدير العام" بمجلس منتخب لتكريس الإدارة الجماعية.
- إخضاع تسيير المؤسسة لمراقبة العاملين فيها ضماناً للشفافية.
- تشريك العاملين في وضع السياسات واتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها.
- بعث هيئة قارة لمقاومة الفساد.

* وضع حد لكافة مظاهر الهيمنة الأجنبية:

- تحقيق الاستقلال الفعلي لتونس عبر وضع حد لكافة مظاهر الهيمنة الاستعمارية:
- حل اللجان العسكرية المختلطة (اللجنة العسكرية الأمريكية التونسية المختلطة).
- عدم السماح للأساطيل الأجنبية باستعمال المواني والأراضي والأجواء التونسية لأنشطة عسكرية مخلة بالسيادة الوطنية أو معادية لدولة شقيقة أو صديقة.
- منع إقامة قواعد عسكرية أجنبية في تونس.

* انتهاج سياسة خارجية مستقلة ومعادية للاستعمار والصهيونية:

إن النظام الديمقراطي النابع من ثورة الكرامة، عليه أن يتبع سياسة خارجية، معادية للإمبريالية والاستعمار والصهيونية والحروب العدوانية، مناصرة لقضايا الشعوب العادلة، على المستويين القومي والأممي كما عليه أن يعمل على توثيق الروابط بين الشعب التونسي وباقي الشعوب العربية التي يجمعها طموح مشترك إلى التحرر والوحدة.

وتكريسا لهذا التوجه العام يطرح حزب العمال بشكل مباشر:

- القطع مع السياسة الخارجية لنظام بن علي الموالية للإمبريالية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية والمطبّعة مع الكيان الصهيوني.
- دعم نضال الشعبين الفلسطيني والعراقي من أجل حقهما في دحر الاحتلال وتقرير المصير.
- دعم حقوق الشعبين اللبناني والسوري في استرجاع أراضيهم التي يحتلها الكيان الصهيوني.
- دعم نضالات الشعوب العربية وثوراتها من أجل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن أجل التخلص من الهيمنة الامبريالية والأجنبية.
- تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني ومقاومة كافة مظاهره الموروثة من النظام الدكتاتوري وفتح تحقيق حول الظروف التي جرى فيها العدوان على حمام الشط (1985) واغتيال أبو جهاد (1988)، الخ.
- دعم الحقوق الثقافية والسياسية للأقليات القومية في الوطن العربي.

البرنامج الاقتصادي

إقتصاد وطني، عصري، ومتطور في خدمة الشعب

إن الديمقراطية السياسية لا معنى لها دون ديمقراطية اقتصادية واجتماعية. إن سيادة الشعب على الدولة (الديمقراطية) ينبغي أن ترافقها سيادة الشعب على خيرات البلاد وثرواتها. ولا يمكن لهذه السيادة أن تتحقق إذا تواصل العمل بالسياسة الاقتصادية الحالية ذات الطابع الرأسمالي التابع والمتوحش الذي يرهن مستقبل البلاد بيد حفنة من كبار الأثرياء المحليين الذين يقومون بدور الوسيط في التفريط في خيرات البلاد وثرواتها للشركات والمؤسسات والدول الأجنبية.

إن خيارنا الاقتصادي هو خيار وطني، شعبي، يهدف إلى تحرير تونس من أي هيمنة اقتصادية أجنبية ومن قبضة السماسرة المحليين وتنميتها تنمية متوازنة بالاعتماد أولاً على تطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصناعة) وتعصيرها وفق خطة شاملة لتسديد حاجات الشعب المادية والمعنوية والنهوض بالمجتمع والانتقال بتونس إلى مرتبة البلدان المتقدمة.

وفي هذا الإطار فإن حزب العمال يناضل من أجل :

- تأميم المصالح الأجنبية ذات الطابع الهيمني والاستعماري
- مراجعة الاتفاقيات والمعاهدات المكرّسة للتبعية والنهب والتي أبرمها بن علي دون استشارة الشعب التونسي.
- إبرام معاهدات واتفاقيات جديدة على قاعدة احترام استقلال البلاد ومبدأ التكافؤ والمصالح المشتركة -

- إلغاء المديونية الخارجية باعتبارها مصدرا للنهب والسيطرة على مصائر البلاد، ومراجعة سياسة الاقتراض مراجعة جذرية تراعي حاجات البلاد ومصالحها الأساسية وسيادتها.
- تأميم القطاعات الاستراتيجية الأساسية (النفط، المناجم، الكهرباء والغاز، الماء، الاتصالات، النقل، الخ.) لتشكيل النواة الأساسية لاقتصاد وطني قوي، وإخضاع المؤسسات التابعة لهذه القطاعات للتسيير الديمقراطي للعمال والأجراء العاملين فيها.
- تأميم المشاريع التي كانت على ملك عصابات الفساد في عهد بن علي ووضعها تحت تصرف العاملين فيها في شكل مؤسسات عمومية ذات صبغة تعاونية.
- إعطاء الأولوية في الاستثمار والدعم للقطاعات المنتجة (الصناعة والفلاحة) وبعث مشاريع اقتصادية جديدة ذات قدرة إنتاجية عالية و طاقة تشغيلية كبيرة خاصة في المناطق الداخلية المحرومة وإحكام توظيف الخصائص الاقتصادية والجغرافية والديمقراطية لكل جهة منها بما يحقق اندماجاً اقتصادياً جهوياً ووطنياً أفضل.
- بعث أقطاب صناعية مندمجة باستغلال الثروات التونسية، واعتماد الطاقات البشرية، للبلاد والاستفادة من الإنجازات والخبرات التكنولوجية الأجنبية.
- إخضاع القطاع الخاص لمقتضيات التنمية الوطنية وحاجات الشعب التونسي: تنمية الانتاج، توفير مواطن الشغل، احترام الحقوق الأساسية للعمال والأجراء، احترام البيئة.

* إن المشكلة كل المشكلة تتلخص في ما يلي: اقتصاد في خدمة أقلية محلية وجملة من الشركات والمؤسسات الأجنبية أم اقتصاد في خدمة الشعب بكافة طبقاته وفئاته الكادحة؟ وحسب الإجابة عن هذا السؤال تنقسم القوى السياسية: إلى قوى في خدمة كبار الرأسماليين المحليين والأجانب وقوى في خدمة الشعب.

** إن العديد من الأحزاب تقدمت ببرامج اقتصادية، لا تختلف في جوهرها عما كان يطبقه بن علي وتطبقه الحكومة الحالية (اقتصاد سوق، خصصة، استثمار أجنبي...) وهي تدعي أنها ستحقق بهذه البرامج نتائج تختلف عن النتائج التي أوصل بن علي البلاد إليها (بطالة، فقر، فوارق اجتماعية و جهوية، تدمير الخدمات الاجتماعية...) وهو ادعاء باطل لأن نفس السياسة تؤدي بالأساس إلى نفس النتائج. إن الحزب الذي يريد نتائج مختلفة (القضاء على البطالة وعلى الفوارق الجهوية...) عليه أن ينتهج سياسة مختلفة.

*** إننا لا نهدف إلى عزل تونس عن الخارج، ولكنه يفرق بين العلاقات التي تكرر التبعية والتي حولت تونس إلى مستعمرة اقتصادية (تبعية مالية، اقتصادية وتجارية وتكنولوجية) وبين العلاقات القائمة على مبدأ التكافؤ، والتي تراعي مصالح تونس وشعبها.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة وخاصة الإنتاجية منها لتحسين إنتاجيتها وتحقيق تنمية أفضل.
- سن إجراءات ملموسة مالية وجبائية وتجارية لحماية الإنتاج المحلي وأصحاب المهن الصغرى من حرفيين وغيرهم.
- إعطاء الأبحاث العلمية والتكنولوجية والتكوين مكانة أساسية في مسار التنمية الوطنية والترقيع في الميزانية المخصصة لذلك.
- تكوين هيئة وطنية للجيولوجيا.
- إعادة فتح المناجم التي أغلقت دون دراسات فنية واقتصادية.
- إعادة هيكلة شركة فسفاط قفصة والفصل بينها وبين المجمع الكميائي لضمان الشفافية في التسيير المالي والإداري.
- تأميم الشركة العامة للملاحات بما يضمن امتلاك الدولة لـ 51% على الأقل من رأس مالها.
- تأميم المقاطع.

* سياسة بنكية في خدمة الاقتصاد الوطني:

- تأمين نواة بنكية عمومية، قوية وناجعة لتوجيه الاستثمار إلى القطاعات الإنتاجية والبنية الأساسية والخدمات العمومية والاجتماعية.
- إحياء بنوك الاستثمار العمومية للقيام بدورها التنموي في إطار المخططات الوطنية.
- توجيه البنوك الخاصة نحو إسداء الخدمات المصرفية الاعتيادية من ادخار وإقراض للاستهلاك، الخ.
- مراجعة علاقة البنوك بالخرينة العامة والبنك المركزي وصندوق الادخار باتجاه تشجيع الخدمات التي تخلق سيولة وتنشط الدورة الاقتصادية.

* إننا حين نطرح التأميم لا يهدف كما يروج البعض إلى افتكك أملاك الناس، بل يهدف فقط إلى مصادرة أملاك الأشخاص والشركات الذين نهبوا تونس وساعدوا الدكتاتورية على اضطهاد الشعب وهذا المطلب شعبي. أما في خصوص الطبقات والفئات الشعبية فإن هدف حزب العمال هو النهوض بأوضاعها وتطوير الثروة الوطنية لتلبية حاجاتها المادية والمعنوية.

** أصبحت المطالبة بتأميم البنوك شائعة بعد أزمة 2008 التي هزت النظام الرأسمالي العالمي. لأن البنوك لا ينبغي أن يفسح لها المجال للتلاعب باقتصاد البلاد وقوى الشعب عن طريق المضاربات وغيرها.

* التجارة:

- التحكم في التجارة لتأمين حاجات المواطن والشعب والتقليص من عجز الميزان التجاري للبلاد.
- تأمين التجارة الخارجية والتركيز على استيراد المواد الأساسية الضرورية لتطوير البلاد وتحسين ظروف عيش الشعب.
- تحكم الدولة داخليا في تجارة المواد الاستهلاكية والتجهيزات الأساسية.
- دعم التجار الصغار ومساعدتهم على تأمين ظروف عيش كريمة.

* السياحة:

مراجعة المنظومة السياحية في اتجاه:

- تطوير جودة المنتج السياحي.
- مراجعة الخارطة السياحية واستغلال كافة الإمكانيات المتوفرة في مختلف الجهات.
- تطوير السياحة الداخلية: خدمات وأسعار.
- مراجعة الامتيازات العقارية والمالية والجبائية الممنوحة للمستثمرين.
- إحكام إدماج السياحة في الدورة الاقتصادية لتطوير القطاعات المنتجة.

* إرساء جباية عادلة:

إنّ الجباية أداة من أدوات تكريس العدالة الاجتماعية. وقد كانت في عهد بن علي غير عادلة، ومنحازة لأصحاب المصالح الكبرى من المحليين والأجانب على حساب العمال والأجراء. وقد حان الوقت لتجاوز هذا الوضع ب: وضع نظام جبائي عادل في خدمة الاقتصاد الوطني والشعب، قائم على المساواة أمام القانون والمساهمة التصاعديّة كل حسب دخله وممتلكاته واستهلاكه.

- اعتماد مبدأ الضريبة التصاعديّة على المداخيل والممتلكات.
- التخلي عن نظام الضريبة التقديرية مع استثناء النشاط الحرفي (حدادة، نجارة، صناعات تقليدية).
- إقرار ضريبة خاصة على الثروات الكبيرة.
- إدماج كل الامتيازات التي كانت معفية من الضرائب صلب المداخيل والممتلكات.
- إعفاء ضعاف الحال ممن يقل دخلهم عن 5000د من الجباية.
- سن قانون يأخذ بعين الاعتبار الطاقة الإسهامية لكل دافع جبائي مادي أو معنوي.
- توحيد القوانين الجبائية في قانون واحد بخانتين واحدة خاصة بالمداخيل والأخرى خاصة بالاستهلاك.
- إرساء إدارة جبائية عصرية وديمقراطية: إدارة متخصصة قائمة على الكفاءة في الانتداب، لا منحازة ولا متسلطة، يتمتع فيها دافع الضرائب بنفس حقوق هذه الإدارة.
- مراجعة نظام الأدعاءات غير المباشرة للتخفيض في الأدعاءات الموظفة على المواد الاستهلاكية الأساسية للشعب.
- دعم المراقبة بانتداب العدد الكافي من المتفقدين.

* إصلاح زراعي لإنقاذ الريف والنهوض بالفلاحين:

إن تونس بلد فلاح. ورغم ما فيه من خيرات و ثروات وإمكانات فإنّه يستورد جزءاً هاماً من غذائه بأسعار باهظة. وذلك بسبب السياسة التي ينتهجها النظام القائم وهي سياسة تهدف إلى نهب الريف، دون العمل على تطويره. وللقطع مع هذه السياسة فإننا نناضل من أجل:

- القيام بإصلاح زراعي جوهري لفائدة الفلاحين الصغار والفقراء لتأمين نهضة الريف التونسي وتحرير الفلاحين من استغلال كبار الملاكين ومافيات النظام السابق والدولة والبنوك، وتوفير الغذاء للشعب.
- تسوية الأوضاع العقارية لما يسمى "الأراضي الاشتراكية" تسوية نهائية وتمكين أصحاب الأراضي من ملكيتها.
- استرجاع الضيعات الفلاحية الدولية المفوتة فيها لأقارب بن علي وأصهاره ورموز النظام السابق وغيرهم من النهابين وإعادة تنظيمها لتشكيل النواة المتقدمة للفلاحة التونسية وإخضاعها للتسيير الديمقراطي للعمال والأجراء العاملين فيها.
- استرجاع الأراضي المفوتة فيها لشركات استثمار أجنبية ومنع أي شكل من أشكال الاستعمار الفلاحي.
- تحديد الملكيات الكبرى للأرض.
- توفير الأرض للفلاحين الفقراء ومساعدتهم على استغلالها والاستقرار فيها.

- إلغاء ديون الفلاحين الصغار.

- بعث شركات للخدمات الفلاحية تابعة للدولة لتوفر للفلاحين خدمات بأسعار معقولة وتحريرهم من سطوة المضاربين المحتكرين وهذه الخدمات تهتم بـ:

- الحراثة.

- الحصاد.

- النقل.

- توفير البذور والأسمدة بأسعار معقولة (التخفيض في الأسعار الحالية) وتأمين توريدها من طرف الدولة.

- تأمين توريد العلف ومكوناته من عباد الشمس والذرة.

- حفر الآبار وكهربتها.

- توفير القروض للفلاحين بفوائد ضعيفة.

- التخفيض من الضرائب المسلطة على المنتج النباتي والحيواني عند بيعه.

- تشجيع الفلاحين مادياً وتقنياً على الاستثمار الجماعي لأراضيهم للحد من تشتت الملكية.

- توسيع شبكة الطرقات بالريف لتأمين المسالك الضرورية لتنقل السكان ونقل المنتوجات.

- ضبط خطة وطنية لإحياء البذور المحلية.

- توسيع شبكة الكهرباء وتأمين التنوير لسكان الريف ضمن خطة شاملة مقيّدة زمنياً.

- توسيع شبكة توزيع الماء الصالح للشرب وتأمينه لكافة سكان الريف في أقصر مدّة ممكنة.

- تركيز منشآت صناعية حسب خصائص كل جهة.

- بعث مراكز دراسات وأبحاث في مختلف الجهات لتطوير الإنتاج

الزراعي.

- مراجعة بناء السدود حسب مورفولوجية الأنهار والأودية.

- معالجة المشاكل البيئية المنجزة عن تبخر مياه السدود.

- صيانة السدود صيانة محكمة.

- تغيير إدارة السدود من وزارة الفلاحة إلى وزارة الصناعة.

*البحارة:

النهوض بأوضاع البحارة الصغار والفقراء وذلك بـ:

- حماية الثروة البحرية الوطنية.

- تهينة الموانئ المحلية.

- خلق تعاضديات لتسويق منتج البحارة الصغار.

- الحماية من السفن الكبيرة التي لا تحترم التراتيب (الصيد في المناطق غير التابعة لها).

- مراجعة طريقة تقسيم المردود الجاري العمل بها.

- تعميم الضمان الاجتماعي.

- حماية البحارة أثناء توقف الصيد لضمان عيشهم.

- الرفع في قيمة التقاعد.

- التخفيض من سعر المحروقات.

- تأمين شركات الوساطة التي تنهب البحارة وأصحاب السفن في الوقت نفسه.

- إقرار نظام عطل مدفوعة الأجر.

- منع الشركات الأجنبية من استغلال الثروة البحرية التونسية على حساب التونسيين وعلى حساب الثروة الوطنية.

- إقرار نظام صحي خاص بالبحارة بالنظر إلى الأمراض المهنية التي تصيبهم خاصة وأنها ثاني أخطر مهنة بعد المناجم.

- توفير الدولة لمصانع تصبير الحوت الأزرق.

- بعث وزارة وبنك للصيد البحري.

- مراجعة القروض البنكية بما يضمن استمرار البحارة في الشغل.

- مراجعة أجور المتدربين في ورشات الصيانة وإدخالهم في نظام الضمان الاجتماعي وتحديد ساعات عملهم.

* تنمية جهوية شاملة ومتوازنة:

- تركيز تنمية جهوية ومحلية مندمجة ومتوازنة يشارك في صياغتها وتنفيذها ومراقبتها أهالي الجهات أنفسهم:
- وضع حدّ لعدم التوازن الجهوي الموروث عن العهد الاستعماري والدكتاتوري القائم على النهب وتحقيق الربح الأقصى على حساب الأهالي بمختلف المناطق وخلق تنمية مندمجة في كل الجهات لسدّ حاجات سكانها والإسهام في تطوير الاقتصاد الوطني.
- تعصير البنية الأساسية، طرقات سيارة وطرقات ومسالك فلاحية وتعميم ربط شبكات الكهرباء والماء والاتصالات والنقل الجوي الجهوي والسدود والبحيرات الجبلية.
- توفير الخدمات الصحية والتعليمية في كل المناطق لردم التفاوت وتحقيق العدالة بينها.
- بعث مشاريع منتجة ومندمجة في النسيج الاقتصادي.
- بعث مصانع في المناطق الفلاحية لتحويل منتجاتها وتركيز أسواق الجملة الجهوية.
- تأطير الباعثين الصغار والشبان منهم وحمايتهم من الإفلاس.
- تركيز بنوك وجمعيات تنموية تقدم قروضا لصغار الفلاحين وصغار البحارة والحرفيين بفوائد ميسرة.

البرنامج الاجتماعي مجتمع عامل و عادل و متضامن

إن التنمية الاقتصادية لا يكون لها معنى إلا حين يكون الهدف الأساسي منها، تأمين مقومات العيش الكريم لأفراد الشعب نساء ورجالاً. إن النظام الاجتماعي للدكتاتورية النوفيميرية، الذي مازال متواصلاً إلى الآن قائم على الفوارق الطبقيّة المجحفة بين أقليات تحتكر ثروات المجتمع وتعيش في الرفاهة وبين غالبية محتاجة، ينخر الفقر والبطالة والتهميش والجهل والمرض قطاعات واسعة منها*. إن النظام الديمقراطي الجديد الذي ينبغي أن ينشأ عن ثورة الشعب التونسي يجب أن تكون الغاية منه تحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يعني ضمان كافة الحقوق الاجتماعية لجميع المواطنين والمواطنات وتحويلها إلى مبادئ دستورية وتوفير الشروط المادية لتحقيقها في الواقع. لذلك سنناضل من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- توزيع الثروات بشكل عادل ** والحدّ من الهوة الكبيرة بين المداخيل والأجور عن طريق إقرار مبدأ الضريبة التصاعدية على الثروة والمداخيل، مع إعفاء أصحاب المداخيل التي تقل عن خمسة آلاف دينار من الضرائب.
- ضمان الدولة لـ:

- الحق في الشغل وتوفير الموارد الضرورية لذلك عن طريق الاستثمار في القطاعات المنتجة وإرساء مبدأ الضريبة التصاعدية والحدّ من استيراد المواد الكمالية، الخ***
- ضمان أجر أدنى صناعي وفلاحي موحد لا يقل عن 400 دينار لتعويض التدهور في المقدرة الشرائية وتحسين ظروف عيش أصحاب الأجر الأدنى.

- مراجعة الأجور وفقاً لتقييم جدي وموضوعي، يأخذ بعين الاعتبار تدهور المقدرة الشرائية للعمال والأجراء منذ عام 1983.

- ضبط مؤشر يربط بين الأجور والأسعار.
- مراجعة التشريعات لحماية حقوق الشغالين وفي مقدمتها الحق في الشغل.
- القضاء على أشكال العمل الهش وترسيم كافة العمال الوقتيين.
- منع الطرد الجماعي.
- تجريم السمسة باليد العاملة وإقرار مبدأ: لا مناولة في مواطن الشغل القارة.
- توفير ضمان مالي من أصحاب الشركات لضمان حقوق أجرائهم عند تسريحهم.
- منع الساعات الإضافية لتوفير الوقت الضروري للشغالين ليتمتعوا بالراحة ويعتنوا بشؤون عائلاتهم ولتوفير مواطن شغل جديدة.

- تمكين العاطلين عن العمل من منحة بطالة أو من دخل قار مع تمكينهم من مساعدات وخدمات اجتماعية مجانية: النقل والتغطية الاجتماعية والسكن.
- إخضاع التقاعد لمعايير موضوعية تراعي مصلحة الشغالين: 35 سنة شغل، 55 سنة للتقاعد مع 75% من الأجر على الأقل.

*إنّ النظام الاجتماعي الذي كرسه نظام بن علي والذي مازال متواصلاً إلى اليوم هو نظام عمق الفوارق الطبقية والاجتماعية: أغنياء يزدادون غنى وفقراء يزدادون فقراً. إنّ نصيب الـ 10% الأكثر غنى من الدخل والاستهلاك يصل إلى 32,7% في حين أن نصيب الـ 10% الأكثر فقراً لا يتجاوز الـ 2%. كما أن الفارق بين الأجور يتراوح بين 1 و 30 وهي نسبة من أعلى النسب في العالم العربي

** إن العدالة الاجتماعية لا تعني توزيع الثروة بشكل اعتباطي، والمساواة بين من يكذب ويجتهد وبين من لا يكذب ولا يجتهد، بين الحاصل على مؤهلات متطورة وبين من له مؤهلات محدودة، بل تعني أولاً توفير نفس الحظوظ تعلماً وتكويناً وحقوقاً لكل المواطنين (نساءً ورجالاً) وثانياً مكافأة كل فرد حسب عمله.

*** إن اعتبار الشغل والتعليم والصحة حقوق أساسية ينص عليها الدستور يعني أن المواطن والمواطنة الذي يحرم من هذه الحقوق بإمكانه التظلم لدى الجهات القضائية للحصول على حقه.

**** يوجد في تونس اليوم 700 ألف عاطل عن العمل ومئات الآلاف من المهمشين. والبطالة ليست قضاء وقدرا كما يروج لذلك النظام، بل هي نتيجة للنظام الاقتصادي القائم: هل أن هدفه هو تحقيق الأرباح ومراكمة الثروة لفائدة أقلية أم خدمة الإنسان وتحقيق الرفاهية لكافة أفراد الشعب؟ وبالتالي فإن القضاء على البطالة ممكن باختيار هذا النظام الأخير.

* تعليم ديمقراطي، إلزامي ومجاني وراق:

إننا لا نرى من ديمقراطية إلا إذا كان أحد أهدافها الأساسية نشر التعليم والقضاء نهائياً على آفة الجهل والامية وخلق مواطن متعلم، مثقف، متمسك بما هو نير في تراثه ومنفتح على ما أنجزته الإنسانية في مجال المعرفة ومساهم في إثرائه وتطويره. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا التزمت الدولة بواجباتها تجاه أفراد المجتمع ووفرت لهم المستلزمات الضرورية لذلك من إطارات وتجهيزات ومناخ من الحرية والديمقراطية. فالتعليم مثله مثل الصحة حق أساسي من حقوق المواطنة، لا هو قابل للتصرف ولا هو يحتمل التمييز بسبب الجنس أو المال والثروة أو الانتماء السياسي:

- تعليم عمومي للجميع، إلزامي، مجاني في كافة مراحلها، راق، محوره العلم والمعرفة وأداته اللغة العربية ومنهجه الربط بين النظرية والتطبيق وأفاقه إنسانية.

- إرساء منظومة تعليمية جديدة على أنقاض المنظومة الحالية.

- الزيادة في نفقات التعليم بما يوفر الإطار الكافي للتدريس والتجهيزات الضرورية (أقسام، مخابر، مكتبات).

- توفير الدروس الخصوصية مجاناً داخل المدارس والمعاهد.

* جامعة عصرية في خدمة الوطن والشعب:

- الحق في الالتحاق بالتعليم العالي بمختلف أشكاله لمن ينهي بنجاح التعليم الثانوي أو ما يعادله أو لمن تتوفر لديه

المؤهلات اللازمة للقبول في التعليم العالي في أي عمر.

- اعتبار الطلبة محور اهتمام التعليم العالي وأحد الأطراف المعنية به وبالتالي تشريكهم في إصلاح المناهج الدراسية وأساليب التدريس وفي اتخاذ القرار بشأن السياسة العامة للتعليم في الجامعة.

- مراجعة البرامج التعليمية الناجمة عن برامج الإصلاح التي اتبعتها النظام السابق ووضعها بصورة فورية ومرتبلة والملاءمة من الخارج.

- إلغاء خصوصية التعليم العالي وتحمل الدولة لنفقات دراسة الطالب ومسكنه ومأكله وتنقله طوال فترة تعليمه العالي:

تعميم المنحة مع الرفع في قيمتها، تمتع كافة الطلبة بالسكن وتحسين الأكل وظروف النقل

- وقف تفتيت الجامعة وفتح حوار وطني بمشاركة الطلاب والأساتذة وكافة قوى المجتمع المدني لمراجعة دورها

وأهدافها.

- اتباع طريقة الانتخاب في تعيين العمداء ومدراء المدارس العليا وكافة إطارات الكليات والمدارس العليا.

- توفير وتأمين الظروف اللازمة لممارسة النشاط الأكاديمي واستقلالية المؤسسات الجامعية حتى تتمكن ويتمكن العاملون بها في حقل التعليم والبحث من الوفاء بالتزاماتهم تجاه المجتمع.

- الترفيع في ميزانية البحث العلمي والتكنولوجي بما يساعد على تحقيق مستلزمات التنمية وتشجيع الكفاءات التونسية على البقاء بالبلاد أو العودة إليها بالنسبة إلى الكفاءات المهاجرة.

- احترام حرمة الجامعة وإصدار قانون يجرم انتهاكها.

- احترام حق الطلبة في النشاط الفكري والسياسي والثقافي والنقابي بما في ذلك حقهم في الاجتماع والتعليق والتوزيع

والنشر والإضراب.

* تشغيل أصحاب الشهادات العليا:

إن معالجة ظاهرة البطالة معالجة جذرية لا تتم إلا في إطار برنامج اقتصادي وطني، مستقل ومتطور وفي إطار اختيارات اجتماعية شعبية وتقدمية وفي ظل نمط حكم ديمقراطي نعمل على تحقيقه. لكن وبصورة مستعجلة ومن أجل التخفيف من وطأة هذه الظاهرة فإن حزب العمال يعمل على تحقيق الأهداف التالية :

- بعث مشاريع عمومية جديدة ذات جدوى اقتصادية و طاقة تشغيلية في الجهات المحرومة خاصة تمول من عائدات الضرائب غير المستخلصة حاليا نتيجة التهرب الجبائي.
- وضع برنامج لتسديد النقص الحاصل في المراكز الشاغرة في قطاعات الصحة والتعليم والإدارات والمؤسسات العمومية.

- وضع برنامج لتحسين نسبة التأطير في المؤسسات الاقتصادية والإدارية لاستيعاب الكوادر العاطلة عن العمل.
- إلغاء مناظرة الكاباس وما شابها من مناظرات وتعويضها بمعايير موضوعية تراعي الأقدمية والسن والوضعية الاجتماعية وتشريك ممثلين عن المعنيين في تطبيق تلك المعايير، واتخاذ الإجراءات التالية لخلق مواطن شغل وانتداب أصحاب الشهادات العليا :

- تخفيض سن التقاعد في قطاعات التعليم والمهن الشاقة الأخرى إلى 55 سنة.

- إلغاء الساعات الزائدة في التعليم الثانوي والعالي

- التخفيض في ساعات التدريس.

- وضع حد للاكتظاظ داخل الأقسام.

- بعث مدارس ومعاهد جديدة في الجهات والمناطق المحتاجة.

* صحة عمومية، مجانية وراقية:

- لا صحة للأغنياء وأخرى للفقراء، ولا تمييز أمام المرض بين مواطن وآخر بسبب الثروة:

- ضمان اجتماعي موحد لكافة العاملين وتكفل الدولة والأعراف بتأمين نفقاته.

- تطوير المنظومة الصحية العمومية مستوصفات، ومراكز صحة أساسية، ومستشفيات وإطارات طبية وتجهيزات وصيديليات بما يستجيب لحاجات الشعب.

- مراجعة الخارطة الصحية (مراجعة جذرية لتوزيع الإمكانيات الطبية توزيعا عادلا، والاستجابة لحاجات المناطق

الداخلية في مجال

الصحة: الاختصاصات، التجهيزات، الأدوية، الخ.

- تركيز برامج لتطوير صناعة الأدوية محليا للحد من تكلفة الأدوية.

- مراجعة الأسعار الحالية للأدوية والفحوصات والتحليل في اتجاه التخفيض.

- تحمل الدولة والأعراف لنفقات التأمين الاجتماعي على العجز والشيخوخة والحوادث والبطالة وضمن التصرف في

التأمين للمؤمنين أنفسهم.

* الحق في سكن لائق:

ضبط سياسة سكنية عادلة:

- مقاومة المضاربات العقارية.

- مراجعة القروض السكنية للتخفيض في نسبة الفائدة.

- إعفاء المقترضين الذين دفعوا قيمة أصل الدين مع فائض 2 أو 3% من مواصلة الدفع.

- مراجعة أسعار مواد البناء للتخفيض فيها.

- تطوير الصناعات المرتبطة بالبناء (الإسمنت، الآجر، الخ.).

* تأمين خدمات عمومية في متناول الشعب:

- تأمين خدمات عمومية وبأسعار في متناول الطبقات والفئات الشعبية.

- تأمين الماء والكهرباء والغاز والنقل والاتصالات وتطويرها وضبط خطة وطنية لتسديد حاجات الشعب منها في آجال

معقولة مع إعطاء الأولوية للأحياء الشعبية والمناطق الأكثر احتياجا لسدّ الفجوات الموجودة حاليا في أمدٍ متوسط.

- مراجعة السياسة البلدية مراجعة جوهريّة لتحسين أوضاع الأحياء.

- تطوير النقل العمومي وضبط سياسة تحترم البيئة في مجال النقل .

* العناية بذوي الاحتياجات الخصوصية:

- تأمين إدماج ذوي الاحتياجات الخصوصية (المعوقون والمسنون والمعوزون) في الحياة الاجتماعية وتكفل الدولة ومؤسساتها بتوفير حاجاتهم الدنيا (مورد عيش، نقل، سكن، علاج، الخ.) لصون كرامتهم بعيدا عن التوظيف السياسي المُهين.

- احترام خصوصيات فاقدى السمع في التعليم وتوفير مترجمين لهم في المؤسسات التعليمية العمومية.

- نشر طريقة "برايت" بالنسبة إلى فاقدى النظر.

- العناية بالقاصرين عن الحركة العضوية (توفير الممرات الخاصة les rampes في المؤسسات العمومية مثلا وفقا للمعايير الدولية...)

* أخلاق قائمة على التضامن والاحترام المتبادل:

إن الأزمة التي ضربت مجتمعنا في عهد بن علي لم تشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة فحسب، بل شملت الأخلاق أيضا. فقد تفتت القيم الفردانية على حساب قيم التضامن والتآزر، وتحول المال إلى المعيار الأساسي الذي يحكم العلاقات الاجتماعية ويُعبّرُ به الأفراد، وتراجعت قيمة العمل والكفاءة، وساء السلوك فانتشر الكذب والغش والنفاق والوشاية، والبذاءة والعنف، والروح العدوانية، وعدم تحمل المسؤولية، وتبضيع الإنسان، وخاصة المرأة، وفقدت قطاعات واسعة من الشباب خاصة كل مرجعية قيمية، وتفاقت ظاهرة الانتحار، وانتشرت الأمراض النفسية وتناول المخدرات والكحول وطال الانهيار العصبي نسبة مهولة من أفراد المجتمع.

إن الأساس لمعالجة هذه الأوضاع يبدأ بتغيير المناخ الاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق العدالة الاجتماعية ونشر قيم الحرية والديمقراطية لتخليص أفراد المجتمع من الخوف، والرفع من مستواهم الثقافي والسمو بأذواقهم، عبر مراجعة المنظومة التربوية مراجعة جذرية، وتثوير المنظومة الثقافية القائمة لتكون في خدمة تحقيق أهداف الثورة. وإلى ذلك لا بد من مقاومة الكحولية والمخدرات والبغاء ضمن خطة وطنية قائمة على التوعية من جهة والتصدي للعصابات التي تستثري على حساب صحة أبناء الشعب وبناتهم وعلى حساب كرامتهم الإنسانية. إننا سنعمل من أجل إرساء أخلاق جديدة، حسنة وراقية وتقديمية.

* ثقافة ديمقراطية وشعبية وتقديمية:

إن تحقيق ثقافة ديمقراطية مشروط بتوفر عوامل أساسية ثلاثة أولها الحرية، أي حرية الإبداع في كافة المجالات الأدبية والفنية والعلمية. وثانيها: تكفل الدولة بتمويل الثقافة حتى لا يتحول النشاط الثقافي إلى نشاط تجاري غايته الربح وحتى تتوفر نفس الحظوظ لكافة أفراد المجتمع سواء في الخلق والإبداع أو في التمتع بالمنتوج الثقافي.

وثالثها: إعطاء الثقافة مضمونا وطنيا، تقدما، علميا، إنسانيا ينهض بالوعي الجماعي لأفراد المجتمع وينمي معارفهم ويرتقي بأذواقهم ويقربهم من الثقافات الإنسانية الأخرى. ورابعها: النهوض بالتعليم. وعلى هذا الأساس فإن حزب العمال يعمل في إطار النظام الديمقراطي الذي يتبناه ويدافع عنه، على ضمان:

- حرية الإبداع والبحث العلمي.

- التمويل العمومي للنشاط الثقافي

- بعث هيئات منتخبة في مختلف القطاعات الثقافية تتولى توزيع الدعم المالي.

- تطوير الفضاءات الثقافية (مسارح، قاعات سينما، متاحف ودور ثقافة، إلخ.) وتوزيعها بشكل عادل على كافة مناطق

البلاد.

- إلغاء كافة القيود القانونية والعملية على حرية التعبير والإبداع.

- ضمان حق كافة المبدعين والمشتغلين في كافة القطاعات الثقافية في حرية التنظيم ورفع السلطة وصايتها عن الهياكل

والمنظمات الثقافية.

- بعث مجلس وطني للثقافة ومجالس قطاعية منتخبة تتولى الدعم والتوزيع وفق معايير موضوعية.

- ضمان حق كافة المبدعين في استغلال الوسائل السمعية البصرية وخاصة منها الإذاعة والتلفزة لتقديم إنتاجهم.

- ضمان حرية النشر.

* المرأة والعائلة: امرأة متحررة وعائلة ديمقراطية ومتوازنة:

لا ديمقراطية حقيقية إذا لم يكن كل المواطنين رجالا ونساءً يتمتعون بحقوقهم على قدم المساواة. ولا ديمقراطية حقيقية ولا تقدم ولا ازدهار لتونس وشعبها دون مشاركة النساء النشيطة والواعية في قيادة البلاد وفي الحياة العامة والسياسة وفي الحياة الاقتصادية والثقافية. ولا أمل في ضمان عوامل الاستقرار والطمأنينة داخل العائلة دون توفير أسباب العيش الكريم

لأفراد المجتمع التي تساعدهم على الاختيار الحر القائم على الحب والاحترام المتبادلين عند اختيار شريك الحياة وعلى ضمان جوّ من التفاهم والتعاون داخل العائلة. وإذا كان الطاهر الحداد، خريج الزيتونة، دعا في عام 1930 إلى المساواة بين التونسيات والتونسيين وإذا كانت مجلة الأحوال الشخصية لعام 1956 أكسبت النساء جملة من حقوقهن (إلغاء تعدد الزوجات، حرية اختيار الزوج، الحق في الطلاق أمام هيئة قضائية، الخ.) فإنه يُلقى على عاتق ثورة 2011 أن تحقق المساواة التامة والفعلية بين الجنسين.

لذلك سنعمل من أجل:

- إلغاء كافة مظاهر التمييز في التشريعات التونسية وجعل المساواة بين الجنسين مبدأ دستوريا ينسحب على كافة القوانين.

- توفير الظروف المادية والمعنوية اللازمة لإقامة الزواج على أساس الاختيار الحر القائم على المحبة والاحترام المتبادلين.

- توفير عوامل استقرار العائلة والحدّ من ظاهرة الطلاق والخصومات الزوجية بتأمين ظروف العيش الكريم لكافة أفراد الشعب التونسي.

- إقرار مبدأ الإدارة المشتركة للعائلة مع ما ينجر عن ذلك من مساواة في الولاية على الأطفال وفي الإرث وفي اختيار مقر سكنى العائلة ولقيها.

- المساواة في الشغل مع اتّباع سياسة التمييز الإيجابي لتحقيق المساواة في تولي الخطط الوظيفية ومواقع القرار.

- المساواة في الأجور بين الجنسين على أساس مبدأ نفس العمل بنفس الأجر.

- منع عمل النساء في الليل وفي الصناعات المضرة بصحتهن.

- إقرار المساواة في تولي كافة الوظائف العامة مع العمل على تكريس مبدأ التناسف في كافة الهيئات التمثيلية.

- الاعتراف بالأمومة كوظيفة اجتماعية وتكفل الدولة بنفقات الأمومة خلال فترة الحمل وعند الوضع وبعده ومنح المرأة

الحامل عطلة خالصة الأجر بشهر قبل الولادة وبأربعة أشهر بعدها.

- اتّباع سياسة أسرية تشجع على تحمل الزوجين أعباء شؤون العائلة.

- تكفل الدولة والمؤسسات الاقتصادية بتوفير المحاضن ورياض الأطفال.

- احترام حقوق الطفل صلب العائلة والمجتمع: صيانة حرمة الجسدية والمعنوية وحقه في العيش بأمان مع والديه وفي

ممارسة كافة الأنشطة التي تنمّي مواهبه.

* صيانة كرامة المرأة بـ:

- إلغاء كافة مظاهر التمييز ومنع الصور المهينة للمرأة في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام والمنتجات الثقافية والنضال بشكل عام ضد الأفكار والتقاليد التي تستعبد النساء.

* إنّ أعداء حزب العمال يروجون العديد من السخافات لتشويهه، وتقديمه على أنّه حزب يعمل على "إفساد العائلة" و"نشر الميوعة في

المجتمع" وقد وصل البعض إلى حدّ اختلاق تصريحات ونسبها إلى الناطق الرسمي باسم الحزب لتشويهه ("قلبا لي وجسدها للجميع")

ولكن حبل الكذب قصير. لأنّ الشعب سرعان ما اكتشف الحقيقة، لأنّ حزب العمال يهدف إلى صيانة كرامة المرأة وبناء عائلة متوازنة قائمة على الحب والاحترام المتبادلين.

- تجريم الاعتداء على العاملات والتحرش بهن.

- مقاومة شبكات البغاء.

- احترام حق النساء في التنظم.

* الشباب : شباب حر وطموح ومشارك:

إن العناية بالشباب تنطلق من إعادة الاعتبار لهذه المرحلة من حياة الإنسان والتعامل معها باعتبارها مرحلة حساسة وحاسمة

تتبلور فيها

شخصيته وتتحدد أهدافه وخياراته في الحياة. وهو ما يقتضي توفر شرطين أساسيين ليحقق الشاب ذاته وتتوفر له أنسب

الظروف لبناء شخصيته والمساهمة في تطور مجتمعه وبلاده. وهذان الشرطان هما: الحرية والإمكانيات المادية، فالحرية ليمارس

الشباب حقوقه الأساسية ويسهم بصورة نشيطة في الشأن العام وبالتالي في تحديد اختيارات البلاد وخاصة منها التي تهمه

بصورة مباشرة والإمكانيات المادية ليتمكن الشاب من التعلم وكسب المعرفة والحصول على الشغل عند التخرج وعلى مسكن

لائق وبناء عائلة وبشكل عام ضمان استقلاليتة.

- حق الشباب في التعليم المجاني وفي التعبير عن آرائه وفي التنظم.

- حق الشباب في العمل والتكوين وفي هذا الإطار إيجاد الحلول المباشرة لاستيعاب بطالة الشباب والحد من ظاهرة الهجرة

السرية (الحرقان).

- تقليص ساعات العمل إلى ست ساعات فقط في اليوم مقابل أجر كامل بالنسبة إلى الشبان البالغين من العمر ما بين 18 و 25 سنة لتوفير الوقت لهم لمواصلة تعليمهم وتكوينهم، إلخ.
 - منع عمل الأطفال.
 - حق الشباب في السكن: تخصيص نسبة من المساكن للشباب بأسعار في متناولهم.
- * الرياضة حق للجميع:**

إن المبدأ الديمقراطي الذي ينبغي أن يقود السياسة الرياضية هو: "الرياضة حق للجميع" أو "الرياضة خدمة عمومية" باعتبارها عنصرا أساسيا في تحقيق السلامة الجسدية والعقلية للمواطن ذكورا وإناثا وعاملا مهما لتطوير قدراتهم على النشاط والعمل. وعلى هذا الأساس تتكفل الدولة الديمقراطية بتوفير الظروف الملائمة للمواطنين في المدن والأرياف وفي الأحياء والمدارس والمؤسسات لممارسة النشاط الرياضي وهو ما يقتضي:

- مراجعة السياسة الرياضية الحالية القائمة على النخبة والمال والتوظيف السياسي وعلى عدم التوازن بين الجهات وبين الأحياء الفقيرة والأحياء الغنية والعمل على توفير فرص متساوية لممارسة الرياضة.
- مقاومة الفساد في الجمعيات والهياكل الرياضية: إخضاع المالية للمراقبة، ضبط معايير موضوعية لدعم الجمعيات.
- وضع خطة وطنية لتعميم وتحسين البنية الأساسية الرياضية: ملاعب وقاعات مغطاة ومساح وتجهيزات عصرية
- نشر قيم الروح الرياضية من خلال المدارس والجمعيات ووسائل الإعلام.
- إشاعة حياة ديمقراطية داخل المؤسسات والهياكل الرياضية: انتخاب الهيئات والمكاتب، تشريك الرياضيين وممثليهم في صياغة التصورات والبرامج.
- النهوض بالرياضة النسائية والرياضة المدرسية والجامعية والرياضة بالمؤسسات.

*** بيئة سليمة حماية للإنسان والطبيعة:**

إن توفر بيئة سليمة يقتضي النظر إلى التونسي من الجنسين على أنه محور العملية التنموية من خلال

- إعادة النظر بشكل جذري في القوانين التي تجرم تلوث المحيط من خلال وضع قواعد ونظام صارم وشفاف لتعويض الأضرار التي تلحق بالمحيط باعتباره حقا جماعيا للشعب.
- حماية الغابات والتشجيع على التشجير الغابي مع وضع برامج متكاملة للاستغلال الرشيد والمستدام للثروة الغابية.
- حماية التنوع البيولوجي وخاصة الثروة الحيوانية البرية والبحرية
- ومقاومة كل أشكال التحويل الجيني لهذه الثروة الوطنية.
- مقاومة التصحر بكل أشكاله سواء تمثل في زحف الرمال أو تملح التربة أو غيرها من أشكال التصحر.
- حماية الشريط الساحلي وسن قوانين أكثر صرامة لمنع أي اعتداء على الملك العمومي البحري.
- حماية الموائد المائية من كل أشكال الاستغلال المجحف أو التلوث باعتبارها السدود الطبيعية الأكثر حماية للماء.
- دعم إنتاج واستغلال مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة من خلال الحوافز الجبائية والمالية، إضافة إلى وضع برنامج متكامل للبحث العلمي في هذا المجال الحيوي.
- إعادة النظر بشكل جذري في منظومة التقييم البيئي للمشاريع التنموية بشكل يجعلها قادرة على تشريك السكان في تقييم وإبداء الرأي حول هذه المشاريع من الناحية البيئية.
- إعداد وتنفيذ برامج خصوصية لإزالة التلوث بكل من خليج تونس وقابس وصفاقس وبحيرة بنزرت والحوض المنجمي بقفصة.
- إعادة النظر بشكل كامل على المستوى التشريعي والفني في السياسة السابقة المتعلقة بالتصرف في النفايات ومعالجة وإعادة استعمال المياه الصحية في مجالات الفلاحة العلفية خاصة.
- التشجيع على ممارسة الفلاحة البيولوجية والعمل على المحافظة على الأصول الجينية الوطنية للسلاسل وتطوير نشاط البنوك الجينية.
- حصر مواقع ركود المياه وتراكم الأوساخ بكل البلديات ووضع برنامج متكامل لكل بلدية لمقاومة هذه المواقع وجهرها وتنظيفها للقضاء على الحشرات والناموس والروائح الكريهة وبشكل عادل بين كل المناطق دون تمييز.
- مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على التصرف الأمثل في النفايات الناجمة عن نشاطها.
- العمل على إعادة النظر في استغلال وحدة معالجة النفايات الخطيرة بجرادو مع الأخذ بعين الاعتبار وضع سكان المنطقة وحاجياتهم.
- رفض المشاريع النووية كمصدر للطاقة.
- إعطاء الأولوية في تنقل المواطنين ونقل البضائع لتطوير شبكة السكك الحديدية باعتبارها أقل تلويثا للمحيط من وسائل النقل الخاصة.
- تطوير القوانين الخاصة بصيد الأنواع الحيوانية النادرة وتجريم المتاجرة بها.
- العمل على تطوير اللامركزية في مجال العمل البيئي وإعطاء الجهات صلاحيات كبيرة في مجال حماية المحيط الراجع لها بالنظر.

التونسيون بالخارج

من أجل الدفاع عن حقوقنا المعنوية و المادية

العناية بمواطنينا بالخارج والكف عن التعامل معهم كمجرد مصدر لتوفير العملة الصعبة، وذلك عبر تبني قضاياهم والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية وتعزيز روابطهم ببلدهم الأم.

وفي هذا الإطار:

- توفير مدارس اللغة العربية والمراكز الثقافية بالعدد الكافي لتمكين التونسيين بالخارج من الحفاظ وتعزيز روابطهم بلغتهم وثقافتهم الأصلية.

- الدفاع عن التونسيين بالخارج في وجه كل أشكال الميز العنصري و حملات الإسلاموفوبيا التي يتعرضون إليها.
- إلغاء المعاهدات المعادية لحقوق المهاجرين التونسيين التي أمضاها نظام بن علي، وبصفة خاصة المتعلقة منها بالحد من حرية تنقل الأفراد ومراقبة حركة الهجرة والتي حولت بلادنا إلى حارس لحدود الاتحاد الأوروبي والبلدان الغربية.

- المطالبة بتسوية أوضاع التونسيين غير الحاصلين على بطاقات إقامة والكف عن التعاون مع الدول "المضيضة" في تنفيذ إجراءات الطرد (expulsion) احتراماً لمبدأ حرية التنقل واختيار مقر الإقامة.

- تمكين المهاجرين التونسيين غير الحاصلين على بطاقات إقامة من وثائقهم الإدارية التونسية (جواز سفر، بطاقة تعريف...) دون قيد أو شرط.

- إقامة اتفاقات في مجال التغطية الاجتماعية (تأمين على المرض، شيخوخة...) تضمن للمهاجرين حقوقاً متساوية مع مواطني البلدان المضيضة وتقديم الإعلام الكافي وتسهيل الإجراءات الإدارية للتمتع بتلك الحقوق (خصوصاً بالنسبة للمتقاعدين).

- تمكين المهاجرين من تحويل الأموال بأسعار رمزية ومراقبة أسعار تذاكر السفر بما يسمح لمحدودي الدخل منهم بزيارة بلدهم وأهلهم.

- مصادرة أملاك التجمّع وفتح تحقيق في ملفات الفساد والتلاعب المالي.

- فتح ملف البوليس السياسي في الخارج وإنارة الرأي العام حول دوره في مراقبة التونسيين في الخارج.

- تطهير القنصليات من عناصر التجمع وجهاز البوليس السياسي.

- وبالنظر للعدد الهام للتونسيين بالخارج، الذين يقدر بحوالي 10%، نقترح بعث وزارة خاصة - وزارة المهاجرين - تعنى بهم في مختلف المجالات.

- وحتى يتمكن التونسيون بالخارج من تسيير شؤونهم بأنفسهم والسهر على مصالحهم المادية والمعنوية على مختلف الأصعدة المذكورة أعلاه، نقترح انتخاب مجالس تمثيلية للتونسيين بالخارج.

رجال البلاد و شبانها

و لا عاش من ليس من جندها

حياة الكرام و موت العظام

إلى عز تونس إلى مجدها

فلا عاش في تونس من خانها

نموت و نحيا على عهدها

أعط (ي) صوتك للثورة

قائمة المسار الثوري بإيطاليا



r.zaghdane@usb.it

3939436541

نقابي

رياض زغدان

aichahayet@libero.it

3331019045

مرشدة إجتماعية

عائشة حمرون

bennekissamahrez@yahoo.it

3337367653

نقابي

محرز بن نكيسة